http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1978) السنة الثامنة - الجمعة (3) كانون الاول 2010

الجدل يحتدم قبل أيام من اجتماع الفرقاء

مصير التعداد السكاني ينتظر حسم الكتل السياسية.. ومخاوف من تأجيل جديد

قرر مجلس الوزراء تأجيل التعداد السكاني العام مرة ثالثة على ان يُحدد الموعد الجديد بعد اجتماع الكتل السياسية لحل خلافاتها في هذا الشأن.

واصدرت رئاسة الوزراء بيانا قالت فيه ان الموعد الجديد للتعداد سيتحدد بعد اجتماع الكتل السياسية الاسبوع المقبل.

وكان مقررا في البداية اجراء التعداد في الرابع والعشرين من تشرين الأول الماضي ثم تقرر ارجاؤه الى الخامس من كانون الأول قبل ان يصدر مجلس الوزراء قراره بتحديد موعد جديد.

وافادت تقارير ان سبب التأجيل هو استمرار الخلاف حول اجراء التعداد في المناطق المتنازع عليها، وخاصة في محافظتي كركوك ونينوى.

متابعة/ المدى

ونقلت وكالة رويترز عن وزيرة البيئة نرمين عثمان التي حضرت اجتماع مجلس الوزراء ان تحديد الموعد الجديد سيكون بعد اجتماع رئيس الوزراء نوري المالكي مع مسؤولين من محافظتي كركوك ونينوى.

عضو مجلس النواب عن ائتلاف الكتل الكردستانية محسن السعدون قال لإذاعة العراق الحر إنه لم ير سببا وجيها لتأجيل موعد التعداد بعد انجاز كل التحضيرات وانفاق موارد مالية ضخمة لإجرائه في موعده.

ولفت السعدون الى ان الحكومة هي المسؤولة عن اجراء التعداد وليس الكتل السياسية مشددا على أهمية التعداد للخطط التنموية.

واعرب عضو مجلس النواب عن استغرابه لتأجيل التعداد لا سيما إن ممثل الكتلة التركمانية في كركوك الشيخ تقي المولى اكد ان لا مانع من اجراء التعداد في المحافظة.

واعتبر عضو مجلس النواب عن القائمة العراقية عمر الجبوري ضرورة بناء مؤسسات الدولة وتمكين الحكومة الاتحادية من ممارسة سلطاتها في جميع المحافظات والاقاليم بوصفها صاحبة الاختصاص في اجراء التعداد نظرا للنتائج المترتبة على تسليم هذه الصلاحية الى جهات محلية واقليمية، بحسب رأيه.

ويتمحور الخلاف بشأن التعداد اساسا حول محافظة كركوك بمكوناتها المتعددة من التركمان والعرب والكرد ومحافظة نينوى متعددة المكونات هي الأخرى. محافظ كركوك عبد الرحمن مصطفى أكد استعداد الحكومة المحلية لاجراء التعداد معترفا بوجود وجهة نظر أخرى لدى المكونين العربي والتركماني.

وأوضح المستشار الاعلامي لرئيس الوزراء علي الموسوي ان قرار مجلس الوزراء دعوة الكتل السياسية الى الاجتماع لتحديد موعد التعداد نابع من الطبيعة السياسية للعقبات التي تعترض العملية الاحصائية وخاصة بعد تهيئة كل المستلزمات التقنية المطلوبة.

وكان آخر تعداد سكاني قد أجري في العراق عام ١٩٨٧ اعقبه تعداد آخر في عام ١٩٩٧ لكنه لم يكن عاما لأنه لم يشمل المحافظات الثلاث لاقليم كردستان.

ومنذ عام ٢٠٠٣ أرجئ التعداد من عام ٢٠٠٧ الى ٢٠٠٩ ثم الى ٢٤ تشرين الأول هذا العام وأخيرا الى الخامس من كانون الأول قبل قرار مجلس الوزراء الأخير بتأجيله مرة أخرى.

من جهتها، أعلنت وزيرة البيئة نرمين عثمان أن هناك أسبابا سياسية تقف وراء تأجيل التعداد العام للسكان في العراق، واتهمت محافظ نينوى بعرقلة عملية التعداد.

ونفت عثمان لـ"راديو سوا" أن تكون أسباب فنية وراء التأجيلات المتكررة، وقالت إن مخاوف بعض الكتل من معرفة حجمها الحقيقي تقف وراء التأجيلات المتكررة للاحصاء السكاني العام.

وأكدت عثمان أن إجراء التعداد العام بحاجة إلى إرادة سياسية قوية واجماع الكتل على موعد محدد لذلك مشددة على ضرورة ان يكون اجراء التعداد يحظى بالقبول داخليا ودوليا وأن يجري في وقت واحد في جميع انحاء العراق دون استثناء.

ورفضت عثمان محاولة الربط بين تنفيذ المادة ١٤٠ واجراء التعداد، وقالت إن هذه المحاولة بعيدة عن ارض الواقع وتهدف إلى تحقيق أغراض سياسية حسب تعبيرها.

وكان مواطنون من مناطق في ديالى قد رفضوا المشاركة في التعداد في حال رفع حقل القومية من لائحة الاحصاء.

وقال القيادي في التحالف الكردستاني ورئيس مجلس محافظة ديالى طالب محمد ان "قرار الغاء فقرة القومية من قائمة التعداد لا يستند إلى أسس قانونية ويعد انتهاكا صريحا للدستور العراقي، بعد مخالفته القانون رقم ٤٠ لسنة ٢٠٠٨ الخاص بفقرة الاحصاء". وكان مسؤولون بوزارة التخطيط قد أشاروا إلى وجود توجه لالغاء الحقل الخاص بسؤال القومية في استمارات التعداد.

واضاف محمد "كما ان قرار وزارة التخطيط بالغاء فقرة القومية يعد تجاوزا واضحا لمطالب ملايين العوائل الكردية التي تؤكد أهمية الفقرة لاعتبارات عديدة اهمها معرفة عدد الكرد في المناطق المتنازع عليها".

وزاد "يجب ان تحسم القضية تحت قبة البرلمان لأن إلغاء فقرة دستورية واضافة فقرة اخرى من صلاحيات مجلس النواب العراقي الذي يعد اعلى سلطة تشريعية".

وفي السياق نفسه، هددت عوائل كردية بعدم المشاركة في عملية التعداد والامتناع عن تقديم اية بيانات للعدادين، في حال شطب فقرة القومية من استمارة التعداد.

وقال الحاج احمد محمود، معلقا على الموضوع، "ما أشبه اليوم بالبارحة، فقرار وزارة التخطيط ان صدر، لا يختلف كثيرا عن القرارات التعسفية التي كانت تصدر من قبل النظام السابق بحق العوائل الكردية، ومن بينها تهميش الكرد وتجاهل حقوقهم بالاضافة الى تعريب المناطق الكردية بعد تهجير سكانها".

واضاف "قررت مع افراد عائلتي وابناء عمومتي عدم المشاركة في عملية التعداد الا بوجود فقرة القومية فيها، لكي نوضح للعالم باننا قومية رئيسية في العراق لا تقل شأنا عن بقية القوميات".

لكن مدير ناحية السعدية احمد الزركوشي، يرى أن "وجود فقرة القومية في استمارة التعداد تخلق ازمات تضاف الى ازمات المنطقة التي لا تنتهي، فضلا عن الانعكاسات السلبية للفقرة التي تثير النعرات والصراع بين القوميات في المناطق المتنازع عليها".

إلى ذلك، قال القيادي في ائتلاف الكتل الكردستانية محسن السعدون "لا يمكن لأي شخص أن يحرم المواطن العراقي من التعبير عن قوميته"، مبينا أن "التعدادات في السنوات السابقة ٤٧ -٥٧- ٧٧ -٨٧- ٩٧ من القرن الماضي كان فيها حقل القومية موجودا، والآن نحن في عصر الحرية ومن حق المواطن أن يعبر عن ديانته وقوميته بكل حرية".

وأوضح السعدون في بيان أن "البعض يريد أن يجعل حواجز وعراقيل امام اجراء التعداد السكاني وهذه المرة من مسؤول مباشر وهو وزير التخطيط بعدما تمت تهيئة كل الاجراءات التي كان يدّعي البعض أنها معوقة للتعداد".

وبين أنه "في الوقت الذي ينتظر فيه الجميع قرار المحكمة الاتحادية بناء على طلب الحكومة، فيما إذا كان الاحصاء له علاقة بالمادة ١٤٠ من عدمه، تفاجأ الجميع برفع حقل القومية من استمارة التعداد السكاني، في حين لم يكن هناك اعتراض من اي جهة في ما يخصه الحقل (س)".

وأضاف السعدون أن "النظام السابق كان قد غيّر من القوميات لأسباب ديموغرافية وسياسية واصدر قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل ليرغم الكثير من العشائر الكردية والتركمانية تسجيلها بخانة القومية العربية ما ادى إلى منع المواطن العراقي من التعبير عن قوميته".

وتابع "الآن في ظل الاجواء الديمقراطية لا يمكن لأي شخص منع المواطنين من التعبير، وبما أن استمارة التعداد السكاني تصدر بموجب القانون والقانون مستمد من الدستور، لذلك لايستطيع وزير التخطيط رفع حقل القومية من استمارة التعداد، وباعتباره سلطة تنفيذية فإنه ملزم بتطبيق القوانين ومواد الدستور الذي ينص في المادة الثانية بأنه لا يجوز سن مادة تتعارض مع الديمقراطية ولا تتعارض مع الحقوق والحريات".

بغداد تنتظر إعلان الحقائب لتحريك الملف الدبلوماسي

الامم المتحدة تدعو الحكومة الجديدة إلى التنفيذ السريع لالتزامات الكويت

متابعة/ المدى

أعرب سكرتير عام الأمم المتحدة بان كي مون عن أمله بتحرك العراق السريع بمجرد تشكيل حكومته الجديدة للوفاء بالتزاماته تجاه الأمم المتحدة خاصة ما يتعلق بالكويت من قضايا الحدود والمفقودين والممتلكات الكويتية.

وقال بان كي في تقرير أصدرته أمس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) "يحدوني الأمل في أن يفي العراق بمجرد تشكيل الحكومة الجديدة بالتزاماته المعلقة الناشئة عن قرارات مجلس الأمن لا سيما القضايا المتصلة بالكويت بما في ذلك عودة الرعايا الكويتيين المفقودين والممتلكات الكويتية".

وأضاف "كتدبير مهم لبناء الثقة أشجّع العراق للتأكيد من جديد على التزامه بقرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ لعام ١٩٩٣ في ما يتعلق بالحدود البرية والبحرية وأنا على يقين بأن التقدم على هذه الجبهات من شأنه أن يمكن مجلس الأمن من النظر في الخطوات التي يتعين اتخاذها لتطبيع الوضع الدولي للعراق بالكامل".

وأوضح انه ناقش مع ممثله الخاص للعراق آدملكيرت الذي عقد اجتماعات مع مسؤولين عراقيين في الـ٢٦ من تشرين الاول وجوب تأكيد الحكومة العراقية استعدادها لمواصلة مشروع صيانة العلامات الحدودية مع الكويت التي كلف بها بموجب قرار مجلس الأمن ٨٣٣ والمساهمة بمبلغ الـ٦٠٠ ألف دولار نصيبه من التمويل السنوي الاضافي المطلوب لخدمات المشروع الذي سيبدأ في آذار ٢٠١١.

وأشار سكرتير عام الامم المتحدة الى أن ميلكرت التقى في ٢٦-٢٨ من تشرين الاول الماضي في الكويت مسؤولين كباراً لمناقشة القضايا المتعلقة بتطورات تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن تطبيع العلاقات مع العراق ولا سيما في ما يتعلق بصيانة العلامات الحدودية والتعويضات والمفقودين والممتلكات الكويتية.

كما ذكر أن المقرر الاممي الخاص لمسألة المفقودين والممتلكات الكويتية غينادي تاراسوف التقى عددا من كبار المسؤولين الكويتيين لدى زيارته البلاد في ٢٧ ايلول الماضي حيث اكد "رغبتهم في اقامة علاقات جيدة مع العراق" وشدد على وجوب احراز الحكومة الجديدة في العراق تقدما ملموسا على أرض الواقع في العثور على المفقودين الكويتيين ورعايا الدول الاخرى والمحفوظات الكويتية". وأشاد بان كي في التقرير بجميع الكتل السياسية في العراق وقادتها لمشاركتها في عملية جماعية والتوصل الى اتفاقات "يبدو" أنها أنهت الجمود الذي صاحب عملية تشكيل الحكومة.

وعلى الصعيد الاقليمي اعرب بان كي عن "تشجيعه بقوة لدول الجوار لجعل أولويتها إشراك الحكومة العراقية الجديدة في التصدي للقضايا ذات الاهتمام المشترك".

وفي هذا الصدد رحب بالقرار الذي اتخذه مؤخرا العراق وسوريا لاستعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بينهما والمبادرة السعودية في دعم عملية تشكيل الحكومة والمصالحة الوطنية.

وجدد رئيس الوزراء نوري المالكي التزام العراق بحل جميع الملفات العالقة مع دولة الكويت وتجاوز آثار غزو نظام صدام عام ١٩٩٠ .

جاء تأكيد المالكي خلال لقائه رئيس بعثة الامم المتحدة في العراق اد ميلكرت والمنسق الدولي الاعلى لشؤون المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المسروقة غينادي تاراسوف حسب بيان لمكتب رئيس الوزراء في وقت سابق.

وذكر البيان ان المالكي اكد رغبة العراق الجادة في حل ملف المفقودين الكويتيين في العراق قائلا ان "العراق مستعد لحل جميع المشاكل العالقة مع الكويت وبشكل خاص موضوع المفقودين الكويتيين".

واضاف المالكي:إن العراق على استعداد تام لبذل كل ما يطلب منه في هذا المجال والتحري عن أية معلومة يمكن أن تؤدي الى العثور على رفات المفقودين الذين نعتبر عملية البحث عنهم واجبا انسانيا ودينيا بغض النظر عن كونه التزاما مع دولة الكويت الشقيقة". وشدد رئيس الوزراء على التزام بلاده بحل جميع الملفات العالقة وتجاوز آثار الغزو الغاشم الذي تعرضت له دولة الكويت من قبل النظام المباد وبأسرع وقت.

ودعا الأمم المتحدة ومجلس الأمن الى لعب دور أكثر فاعلية في التسريع بطي هذا الملف وحل جميع المسائل العالقة.

من جانبه أشاد تاراسوف بجهود الحكومة العراقية في هذا المجال مشيرا الى انه كان قد أبلغ الجانب الكويتي بما تقوم به الحكومة العراقية من جهود ايجابية لتجاوز الآثار السلبية الناتجة عن الغزو.

وحضر اللقاء وزيرة حقوق الإنسان وجدان ميخائيل.

وكان المقرر الاممي الخاص لمسألة المفقودين الكويتيين غينادي تاراسوف قد التقى أمس وزير الخارجية هوشيار زيباري الذي شدد على حرص الحكومة على التعاون مع الأمم المتحدة لانهاء ملف المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية.

واعرب زيباري لتاراسوف طبقا لما اعلنه بيان للخارجية العراقية عن رغبة حكومة العراق الجادة في انهاء هذا الملف مؤكدا انها "جاهزة للتعاون ومساعدة المنسق في تحقيق اهداف مهمته". وتفكر الكويت في امكانية اعادة استثمار التعويضات المالية في العراق جراء غزو نظام صدام لها في عام ١٩٩٠، كما سبق واقترح الامين العام للامم المتحدة وفق ما صرح به وزير الخارجية الكويتي محمد الصباح.

وادلى الوزير الكويتي بهذه التصريحات التي نقلتها وكالة الانباء الكويتية الخميس، بعد لقائه رئيس الجمهورية جلال طالباني على هامش الجمعية العامة للامم المتحدة. وقال «لدينا رغبة حقيقية في مساعدة العراق على استكمال تطبيق هذه القرارات (الدولية بشأن التعويضات) لان ذلك هو الطريق للخروج من الالتزامات الدولية باستكمال تطبيقها».

وشدد الصباح على ان أمن العراق امر اساسي لأمن الكويت، وان استكمال صيانة العلامات الحدودية بين البلدين اهم مسألة بالنسبة للكويت.

وردا على سؤال حول اقتراح بان كي مون بحل مسألة التعويضات عبر استثمارات كويتية في العراق، قال الشيخ محمد «هذا هو ما نفكر فيه واننا نريد أن نستعمل هذه الأمور لمزيد من التشابك بين اقتصاد البلدين لما فيه منفعة الشعبين الكويتي والعراقي». واكد استعداد بلاده «للجلوس والتباحث في الأساليب التي تعود بالنفع بشكل مباشر على الشعب العراقي والشعب الكويتي»، مؤكدا الرغبة في «شراكة استراتيجية» بين البلدين خصوصا في مجالات «البنية التحتية والسياحة ومجال التجارة والاستثمار».

ويدفع العراق حاليا خمسة بالمئة من عائداته النفطية كتعويضات لصندوق تعويضات دولي خاص عن الاضرار التي احدثها خلال الغزو.

وذكر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون مؤخرا ان العراق دفع حتى الآن ما مجموعه ٢٧,١ مليار دولار كتعويضات حرب للكويت وتبقى نحو ٢٥,٢ مليار دولار يتوجب دفعها. كما قال في تموز الماضي انه يؤيد فكرة حلول بديلة لخفض تعويضات الحرب التي يدفعها العراق للكويت بما في ذلك فكرة طرحتها بغداد تقضي بتحويل التعويضات غير المدفوعة الى استثمارات.

وتريد بغداد ان يقبل مجلس الامن بحقيقة انها لم تعد تمثل تهديدا على الامن الدولي وهو المبرر الذي استندت اليه العقوبات التي فرضت على نظام صدام بعد غزوه الكويت في ١٩٩١، وتحديدا في اطار الفصل السابع من شرعة الامم المتحدة. وتطالب تلك القرارات العراق بدفع تعويضات للكويت واعادة الممتلكات لها اضافة الى ترسيم الحدود المشتركة بين البلدين واعادة اسرى الحرب الكويتيين المتبقين. وتصر الكويت على انه يجب عدم احداث اي تغيير على موقف مجلس الامن الا بعد الالتزام بجميع قرارات المجلس.

يشار الى مدير ادارة الوطن العربي في وزارة الخارجية الكويتية السفير جاسم المباركي اعلن الشهر الماضي عن اتفاق العراق والكويت على ترك مسافة قدرها ٥٠٠ متر بين جانبي خط الحدود بين البلدين، على ان تقوم الكويت ببناء ما لا يتجاوز ٥٠ منزلا لمواطنين عراقيين تقع منازلهم على خط الحدود.وقال المباركي إن مساكن العراقيين تحجب العلامات الحدودية، وعليه طلبت الكويت ترحيل المساكن الى داخل العراق، لافتا الى ان الكويت تعهّدت أن تعمر بيوتا للعراقيين الى جانب مدارس ومستشفيات، وبالتالي تكون المنطقة خالية بحيث تسهل مراقبة الحدود.

وعمّا إذا تم تحديد موعد لصيانة العلامات الحدودية، قال المباركي إن موعد الصيانة لدى الامم المتحدة، فنحن وفينا بالتزاماتنا، وهذا الأمر يعتمد على التعاون، فنحن تعاونا، ونتمنى من الجانب العراقي ان يكون بالروحية نفسها من التعاون.

واعرب المباركي عن امله ان تعمل الحكومة العراقية المقبلة على حل المشاكل العالقة، مضيفا «لا أرى سببا جوهريا يحول دونها، فبنهاية الأمر لابد من أن يكون هناك علاج».